

Distr.: General
9 February 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠

(١٢-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)*

* هذه الوثيقة هي نص مسبق لتقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن الدورات العادية الأولى والسنوية والثانية لعام ٢٠١٠ التي ستصدر في الأجزاء الأولى والثاني والثالث، على التوالي. وستصدر هذه التقارير في شكلها النهائي بوصفها الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠، الملحق رقم ١٤ (E/2010/34/Rev.1-E/ICEF/2010/7/Rev.1).



المحتويات

الصفحة

أولا -	تنظيم الدورة	٣
ألف -	البيان الافتتاحي للرئيس المنتهية ولايته	٣
باء -	انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي	٣
جيم -	البيانان الافتتاحيان للرئيس والمديرة التنفيذية	٣
دال -	إقرار جدول الأعمال	٦
ثانيا -	مداولات المجلس التنفيذي	٦
ألف -	التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٦
باء -	التعاون البرنامجي لليونيسيف	١٠
جيم -	جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠	١١
دال -	التقرير عن تنفيذ سياسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لاسترداد التكاليف	١٢
هاء -	متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٩/٢ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	١٤
واو -	معلومات مستكملة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١٦
زاي -	اجتماع إعلان التبرعات	١٧
حاء -	مسائل أخرى	١٨
طاء -	اعتماد مشاريع المقررات	١٨
ياء -	البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية والرئيس	١٨

أولا - تنظيم الدورة

ألف - البيان الافتتاحي للرئيس المنتهية ولايته

١ - أدلى رئيس المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٩، سعادة السيد عمر داو، ببيان وداعي توجه فيه بالشكر إلى الوفود والأمانة لتعاونها الوثيق طوال فترة رئاسته. وأثنى على المديرية التنفيذية لقيادتها الممتازة لليونيسيف. وجرى التنويه بشكل خاص بالتزامها بأفريقيا وبالكفاح من أجل القضاء على العنف ضد المرأة، والفقر، والأمراض، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. وقال إنها ساعدت اليونيسيف، عن طريق دعمها لثقافة الامتياز فيها، في تحقيق نتائج إيجابية وفي مواصلة تعزيز مصداقيتها. وأشار إلى أن دورة المجلس التنفيذي تنعقد بعد أقل من شهرين من إحياء الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وأشاد بالتقدم الذي أحرزته اليونيسيف في حماية حقوق الطفل وتعزيزها. وفي الوقت نفسه، شدد على أنه يتعين القيام بالمزيد لتعزيز حقوق الطفل في مجالات بقاء الطفل وحمايته ونمائه. وقال إنه يتعين القيام بالمزيد أيضاً لحماية الكوكب من آثار تغير المناخ، ولا سيما على أضعف الفئات السكانية.

باء - انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي

٢ - انتخب المجلس التنفيذي سعادة الدكتور أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة رئيساً؛ وسعادة السيدة سانيا شينغلتنش، الممثلة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد بونيفاس شيدويسيكو، الممثل الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة، والسيد غوستافو ألفاريس، نائب الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة، والسيد بال كلومان بيكن، مستشار في البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة نواباً للرئيس.

جيم - البيانان الافتتاحيان للرئيس والمديرية التنفيذية

٣ - قال رئيس المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠ في ملاحظاته الافتتاحية إنه يتشرف شخصياً وبصفته مواطناً من بلده على حد سواء بأن يتولى منصبه الجديد. وتوجه بالشكر إلى المديرية التنفيذية وفريقها على ديناميتهما وخبرتهما ومهارتهما والتزامهما، التي أتاحت لليونيسيف أن تعزز دورها القيادي في النهوض بحقوق الطفل ورفاهه. واستشهد بأقوال الأمين العام، فأشاد بالمديرية التنفيذية لأنها "مناصرة لاتساق أنشطة الأمم المتحدة وصوتاً مدوياً يعلو دفاعاً عن الأطفال وكذلك عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تخلف إرثاً عبارة عن منظمة قوية على الصعيدين المالي والفكري، ومجهزة كذلك من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها الأطفال في القرن الحادي والعشرين". ودعا المجلس التنفيذي إلى تكريمهما بمواصلة إرثهما من العمل الجيد.

٤ - وأوجز الرئيس البيانات التي أبرزها منشور اليونيسيف الرئيسي "حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠٠٩: صحة الأم والوليد"، وشدد على العمل المنتظر لتحسين صحة الأم والوليد والطفل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أنه من الأهمية بمكان العمل الآن لحماية الطفل من مخاطر الأمن والتزاع المسلح وأثر الأزمة العالمية والمالية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والاتجار بالأشخاص عبر الحدود و"تجارة الرقيق في الأزمة الحديثة". ويتعين أن يضطلع المجلس التنفيذي بدور قوي في معالجة مسألتي الفقر والتنمية المستدامة وحماية أضعف الأطفال في العالم.

٥ - وقالت المديرية التنفيذية، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن منظمة اليونيسيف تسترشد بالحاجة الملحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن منظمة اليونيسيف، عن طريق تشجيع ثقافة التحسين المستمر، تسعى إلى تعزيز محور تركيزها القائم على النتائج بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية وإعمال حقوق الطفل بما يتسق مع اتفاقية حقوق الطفل. وللحصول على المزيد من النتائج، تسعى اليونيسيف إلى نشر الموارد حيث تكثُر الأعباء والاحتياجات، وإلى تحسين تنسيقها وتعاونها مع الآخرين، وإلى مساعدة الحكومات في بناء قدراتها واتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على أفضل الأدلة والممارسات الممكنة.

٦ - وأوجزت التحديات الرئيسية التي تواجه الأطفال، فسلطت الضوء على التقدم الذي أحرزته كل من اليونيسيف وشركائها في المجالات الرئيسية. وتشمل هذه المجالات الصحة والتغذية وتحسين الأمن الغذائي، وتكامل الرعاية الصحية الأولية للطفل والمرأة، وتوسيع نطاق التدخلات المتعلقة بصحة الطفل، ودعم المساواة بين الجنسين في التعليم، والمدارس المواتية للطفل. وشمل هذا العمل أيضاً توفير بيئات تحمي الطفل من جميع أشكال الاستغلال والاعتداء وإقامة شراكات مبتكرة من أجل التصدي للعنف الجنسي ضد الفتيات والنساء. وفي مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ساعدت اليونيسيف في زيادة التغطية للوقاية من نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وعلاج إصابات الأطفال بمرض الإيدز. ومن المجالات الأخرى التي أحرز فيها تقدم استحداث عمليات إنسانية أكثر منهجية؛ وتنشيط الاتصالات من أجل تغيير السلوكيات؛ وتوسيع نطاق برامج مشاركة الشباب، بما فيها المشاركة في منندييات تغير المناخ ومجموعة الـ ٨ للشباب التي نظمت مؤخراً. ولمواصلة تحسين النتائج الإنمائية، أنشأت اليونيسيف وحدة معنية بالابتكار تبرز استخدام التكنولوجيا والمنتجات المبتكرة الجديدة مثل تكنولوجيا خدمة الرسائل القصيرة لتعقب سوء التغذية ورصد الإمدادات.

٧ - وتشمل التحسينات التي أدخلت على التنظيم والإدارة إنشاء مكتب للبحوث وتوسيع نظم إدارة المعارف، بالاقتران مع استخدام أكثر استراتيجية لعمليات التقييم المدججة بشكل أفضل في البرامج. ومن الإنجازات التي تحققت في مجال الموارد البشرية إطلاق نظام جديد للتوظيف الإلكتروني، وإنشاء برنامج تقييم للممثلين، واستمرار مبادرة المواهب الجديدة والناشئة. وفي ما يتعلق بالموارد، وعلى الرغم من الانتكاس الحاصل في الآونة الأخيرة، تواصل اليونيسيف تحسين موقعها المالي، بفضل الدعم الذي تقدمه لها جهاتها المانحة إلى حد كبير. وقد تعززت آليات المساءلة، وتحسنت عملية التحقق من الامتثال، وأنشئ مكتب للأخلاقيات. وما يكتسب أهمية حاسمة بالنسبة إلى كل هذه الأنشطة هو النهج ذو الطابع الاستراتيجي المتزايد للتعاون مع الآخرين. وأيدت اليونيسيف بشدة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وإقامة الشراكات الفعالة مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وركزت الجهود أيضاً على تحسين الشراكات وأشكال التعاون مع المنظمات غير الحكومية، ويشمل ذلك تبسيط العمليات والإجراءات. ولا تزال اليونيسيف، بالتعاون مع لجائها الوطنية، تعزز الروابط المالية وغير النقدية مع القطاع الخاص. وركزت المناقشة الاستراتيجية أيضاً على المسائل الناشئة الرئيسية التي ستظل تؤثر سلباً في حياة الطفل والمرأة من قبيل تغير المناخ والنمو السكاني والاتجاهات الاقتصادية التي تشمل انتشار الاقتصاد غير المشروع، وتطبيق الابتكارات التكنولوجية على التنمية.

٨ - ونتيجة لهذه الجهود وجهود أخرى، قال المدير التنفيذي إن اليونيسيف، التي باتت اليوم منظمة أقوى قائمة على الحقوق وموجهة نحو تحقيق النتائج، ستواصل الدفع قدماً على نحو فعال بالخطوة من أجل الطفل في جميع أرجاء العالم. وتطرق إلى مدة ولايتها كمديرة تنفيذية، التي بدأت في عام ٢٠٠٥، فقالت إن تفاني موظفي اليونيسيف من الأسباب التي جعلت السنوات التي أمضتها في المنظمة أكثر سنوات مجزية في حياتها. وشكرت المجلس التنفيذي على قيادته وتوجيهاته ودعمه.

٩ - وأثناء مناقشة هذا البند وبنود أخرى من جدول الأعمال، أشادت الوفود بتفاني المديرية التنفيذية في دورها القيادي وبالنتائج التي ساعدت اليونيسيف على تحقيقها. ومن النتائج التي تم تسليط الضوء عليها الالتزام الثابت بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والدعم القوي للأمن الغذائي، وحماية حقوق الطفل، والمساواة بين الجنسين، وخوض معركة القضاء على العنف ضد المرأة والطفل؛ والمساهمات الخاصة مع الشركاء لتحقيق التقدم على نطاق العالم في مجال صحة الطفل، والتغذية، والتعليم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، والمجالات الأخرى من الخططة

الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ وإطلاق مبادرات التحسين التنظيمية؛ والدقة في التركيز على تحقيق النتائج ورصدها والإبلاغ عنها؛ والسعي وراء تعزيز الشراكات والعلاقات التعاونية وإضفاء المزيد من الطابع الاستراتيجي عليها؛ وتوجيه مطرد للمنظمة وسط الانتكاس الاقتصادي العالمي؛ ومواصلة الدعم للاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وتناولت ثلاثة وفود مسألة الاستقدام لوظيفة المدير التنفيذي الجديد، فدعت إلى أن تكون العملية متسمة بالانفتاح والشفافية وأن تقوم على الجدارة، وطلبت إلى الرئيس أن يكفل بقاء المجلس التنفيذي مطلعاً على التقدم المحرز خلال عملية الاستقدام.

دال - إقرار جدول الأعمال

١١ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2010/1).

١٢ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أفاد أمين المجلس التنفيذي بتسلم وثائق اعتماد من ٤٨ وفداً مراقباً، بما فيها هيئة واحدة من هيئات الأمم المتحدة، ومنظمة حكومية دولية واحدة، و ٣ منظمات دولية، و ٣ منظمات غير حكومية، و ٣ لجان وطنية لليونيسيف.

ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣ - عرضت مديرة شعبة شؤون الحكم والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/2010/3) وكذلك تقريراً عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (E/ICEF/2009/6) يندرج ضمن هذا البند من جدول الأعمال.

١٤ - وأعلنت المديرية أن التقرير يستجيب مباشرة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، كما يستجيب للتوقعات الواردة في مقرر المجلس التنفيذي ٢/٢٠٠٩. وطلب إلى اليونيسيف بموجب هذا القرار أن تقدّم تقييماً وتحليلاً نوعيين أكثر تماسكاً للتقدم المحرز والصعوبات المواجهة بالإضافة إلى الدروس المستفادة.

١٥ - وأشارت المديرية إلى أن اليونيسيف وضعت خطة عمل استجابة للقرار ٢٠٨/٦٢، وأفادت بأنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كانت نسبة ٩٦ في المائة من الإجراءات المخططة قد أُنجزت أو كانت قيد الإنجاز أو ذات طابع مستمر. وقالت إن اليونيسيف قد أحرزت في عام ٢٠٠٩ تقدما ملحوظا في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتنمية القدرات وتنسيق العمليات التجارية. وبالإضافة إلى تلخيص العناصر الرئيسية الواردة في التقرير، قدمت عرضا موجزا يتضمن أحدث المعلومات عن الحالة المالية لليونيسيف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مشيرة إلى أن كلا من الموارد العادية والموارد الأخرى ستسجل انخفاضات.

١٦ - ورحبت الوفود بالتقرير مركزة على تحسّن ما تضمّن من تقييم وتحليل للنتائج والتحديات والدروس المستفادة؛ واتساقه مع تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة؛ ومواءمته على نحو أوثق مع الاستعراض الشامل للسياسات. وطُلب إلى اليونيسيف أن تواصل تحسين هذه العناصر الثلاثة في التقارير المقبلة.

١٧ - وأبدى العديد من الوفود تعليقات على التمويل والشراكات. ورحّب المتكلمون بزيادة تركيز اليونيسيف على إقامة شراكات أكثر استراتيجية. وشملت هذه الشراكات إقامة علاقات مع الجهات المانحة الناشئة بما في ذلك تلك الموجودة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية؛ والشراكات العالمية بين القطاعين العام والخاص؛ ومؤسسات بريتون وودز؛ والقطاع الخاص، والجهات المانحة الأخرى؛ سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها. وأشار المتكلمون إلى أن تعزيز الشراكات مهم لتقديم المعونات على نحو أكثر فعالية وكفاءة ولكفالة الحماية الاجتماعية وبخاصة في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية. وسُئلت اليونيسيف عما إذا كانت شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية ستتجاوز تقديم الدعم في حالات الطوارئ لتشمل تمويل التنمية الطويلة الأجل.

١٨ - وقال أحد الوفود إن الشراكات مع المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية تُعد أحد مكامن القوة الأساسية بالنسبة إلى اليونيسيف. وأكدت وفود أخرى أن إقامة شراكة أقوى في مجالات الصحة والتغذية والأمن الغذائي وبقاء الطفل ونمائه ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي لتحديات التراجع الاقتصادي. وفي هذا الصدد، سلّط أحد المتكلمين الضوء على مشاركة اليونيسيف الرئيسية في مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لعام ٢٠٠٩ المعني بالآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمة الاقتصادية في شرق أوروبا وآسيا الوسطى وتركيا الذي عُقد في ألماتي، بكازاخستان.

١٩ - وقالت عدة وفود أن الشراكات على جميع المستويات ينبغي أن تكتف تركيزها على قضايا الحماية، بما في ذلك منع الاتجار بالأطفال والعنف ضد النساء بتر جزء من العضو التناسلي للأنثى. واقترح أحد المتكلمين أن يحتفل المجلس التنفيذي بالذكرى السنوية المقبلة لاعتماد البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل.

٢٠ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء الاختلال المتزايد بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية). فالموارد العادية، بحسب ما أُشير، ينبغي أن تُستخدم لمساعدة البلدان الأشد فقراً وفئات السكان الأكثر ضعفاً. وطلب تقديم معلومات إضافية عن العمل مع القطاع الخاص في إطار طرائق التعاون 'غير النقدية' الجديدة وعن آليات عمل صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - وأثنى على اليونيسيف لمساهمتها القوية في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية. وأشيد على وجه الخصوص بمبادراتها في مجال توسيع فرص وصول الشركاء الوطنيين للمعارف الإنمائية - ولا سيما من خلال إنشاء نظم مبسطة لجمع البيانات - وتحسين القدرات في مجال التقييم. وطلب أحد المتكلمين الحصول على معلومات عن الطريقة التي ساعدت بها اليونيسيف البلدان المتوسطة الدخل في التعامل مع مسألة أوجه عدم المساواة.

٢٢ - وشددت عدة وفود على أن تنمية القدرات ينبغي أن تشمل التأكيد على ملكية البلدان للبرامج المنفذة فيها وأن تنطوي على نهج لحقوق الإنسان وأن تدمج المساواة بين الجنسين ضمن أنشطتها. وجرى التشديد على أن هذا العمل في مجال حقوق الإنسان يجب أن يشمل التعاون مع كل من المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في بناء القدرات في مجال حماية الطفل. وفي إشارة إلى الاستعراض المكتبي الذي أجري في عام ٢٠٠٩ لجهود اليونيسيف في تنمية القدرات، سألت عدة وفود عن الكيفية التي ستعالج بها إدارة اليونيسيف ما تم التوصل إليه من نتائج.

٢٣ - واعترف أيضاً بمساهمات اليونيسيف في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث اقترح أحد المتكلمين أن تواصل اليونيسيف منهجة المبادرات المتنوعة وأن تحدد الممارسات الجيدة للاستفادة منها. وخصّ متكلم آخر بالذكر التعاون المهم مع منظمة الدول الأمريكية في مجال تسجيل المواليد.

٢٤ - وشدد عدد من الوفود على مركزية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل اليونيسيف، مهتماً المنظمة بما أُحرز من تقدم. ووردت إشارة خاصة إلى المبادرة الرامية إلى دراسة الآثار المترتبة على المساواة بين الجنسين في العمليات الإنسانية. وشددت الوفود على أن حقوق الطفل والمرأة ترتبط ارتباطاً لا ينفصم، معربة عن دعمها لضمان توثيق التأزر في مجال تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٥ - وشدد المتكلمون على ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك عن طريق التدريب وتوفير فرص التعلم للموظفين وإجراء استعراضات جنسانية وإنشاء أدوات للتقييم الجنساني. وأشار المتكلمون إلى أنه من الضروري متابعة التنفيذ على أرض الواقع. وأوصت الوفود بأن تنسق اليونيسيف جهودها بشكل أوثق مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ولا سيما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وأن تواصل الاضطلاع بدور قوي في دعم مراجعة الهيكل الجنساني في الأمم المتحدة والتخطيط لإنشاء الكيان التابع للأمم المتحدة المعني بالقضايا الجنسانية.

٢٦ - وسلّطت الوفود الضوء على الدور الفريد الذي يتعيّن على اليونيسيف الاضطلاع به لكفالة الانتقال السلس من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية وفي بناء السلام بعد النزاع. وأشيد باليونيسيف، على وجه الخصوص، لدعمها تنفيذ تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة. كما أعرب عن القدر نفسه من الدعم لمساهمة اليونيسيف في المجالات التالية: الحد من أخطار الكوارث على صعيدي السياسات والعمليات الميدانية؛ وإصلاح نظام الأمم المتحدة للعمل الإنساني؛ وحماية الأطفال والنساء، حيث تضطلع اليونيسيف بدور الوكالة الرائدة ضمن مجموعة الحماية؛ والمبادرة المشتركة لتقييم الاحتياجات.

٢٧ - وأشاد المتكلمون باليونيسيف لمساهمتها في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأهابوا بها مواصلة الاضطلاع بدور نشط في هذه المبادرة سواء في المقر أو في الميدان. وقال المتكلمون إنه من الضروري تحديد الأولويات في مجالات هامة مثل توحيد الأداء والبرمجة المشتركة والتبسيط والتنسيق. كما رأت الوفود إنه من الضروري جدا تنسيق الإجراءات في مجالات مثل الأمن والأعمال المصرفية.

٢٨ - واعترفَ بالجهود التي تبذلها اليونيسيف بوصفها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز نظام المنسقين المقيمين ولمشاركتها في اللجنة التوجيهية للتكامل وعملية تخطيط البعثات المتكاملة وتعاونها مع الصناديق والبرامج والوكالات الأخرى في مجال وضع صيغ مشتركة للتقارير التي تُقدّم إلى الحكومات. ولوحظ أيضا أن اليونيسيف تفوقت على غيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ما أحرزته من تقدم في مجال اعتماد النظام الواحد الجديد لتخطيط موارد المؤسسة.

٢٩ - غير أن الوفود، وعلى الرغم من اعترافها بما أُحرز من تقدم كبير، دعت إلى تعزيز التعاون فيما الوكالات. وأشارت إلى أنه من الحيوي زيادة تنسيق المساعدة لتحقيق نتائج أفضل في مجالات مثل الصحة، بما في ذلك القضاء على شلل الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل. واقترح أحد المتكلمين على اليونيسيف تكثيف تعاونها خاصة مع برنامج الأغذية العالمي.

٣٠ - وأثنى أحد المتكلمين، في معرض تأكيده على الدور الرئيسي الذي تضطلع به اليونيسيف في مجال الرصد والتقييم الفعّالين، على الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز المعرفة والقدرات في مجال التقييم، بما في ذلك عن طريق إجراء دورات تدريبية. وأشاد متكلم آخر باليونيسيف لاستفادتها من توصيات وحدة التفتيش المشتركة في تحسين السياسات والبرامج.

٣١ - وسيقدم التقرير السنوي مشفوعاً بموجز للتعليقات المدلى بها أثناء المناقشة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيه خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠١٠.

٣٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١٠ (انظر مجموعة المقررات في الوثيقة E/ICEF/2010/5).

باء - التعاون البرنامجي لليونيسيف

٣٣ - أقرّ المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، وثائق البرامج القطرية المنقحة للأرجنتين وأوغندا وغواتيمالا. وفقاً لمقرري المجلس التنفيذي ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦، ناقش المجلس التنفيذي مشروع وثائق البرامج القطرية لهذه البرامج في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩، وأقرّ الميزانيات البيانية الإجمالية لكل برنامج قطري. ومع مراعاة تعليقات المجلس التنفيذي حسب الاقتضاء، وبعد التشاور مع الحكومات المعنية، نُقّحت مشاريع الوثائق ونُشرت على الموقع الشبكي لليونيسيف إلى جانب مصفوفات النتائج المنقحة وذلك في غضون ستة أسابيع من انعقاد الدورة. وطُلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على وثائق البرامج القطرية المنقحة على أساس عدم الاعتراض، إلا إذا قام خمسة أعضاء على الأقل بإبلاغ الأمانة العامة خطياً بأنهم يرغبون في عرض برنامج قطري بعينه على المجلس التنفيذي لإجراء مزيد من المناقشة بشأنه. وبما أن الأمانة العامة لم تتلق أي طلبات من هذا القبيل، فقد أُقرّت وثائق البرامج القطرية.

٣٤ - ونوقشت أيضاً في إطار هذا البند من جدول الأعمال التوصية بالموافقة على رصد موارد إضافية عادية للبرامج القطرية المعتمدة. وعرض مدير البرامج التوصية (E/ICEF/2010/P/L.1 و Corr.1) برصد مبلغ إضافي قدره ١٣٧ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية للبرامج القطرية المعتمدة. وأقرّ المجلس التنفيذي التوصية في المقرر ٢/٢٠١٠ (انظر مجموعة المقررات في الوثيقة E/ICEF/2010/5).

جيم - جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠

٣٥ - قدم مدير شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه التقرير (E/ICEF/2010/AB/L.1).

٣٦ - وأشادت الوفود بشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه وباللجان الوطنية لليونيسيف لما حققت في عام ٢٠٠٩ من نتائج تفوق النتائج المخططة في بيئة اقتصادية ومالية صعبة، جزئياً عبر الحد من النفقات. ورحب أحد الوفود بالنهج الحذر الذي تتبعه المنظمة بشأن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠.

٣٧ - وأشار عدد من الوفود إلى استمرار تراجع الدخل من مبيعات البطاقات والهدايا والهبات المقدمة من الشركات، معرباً عن تقديره للجهود المتزايدة المبذولة في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص. ورحب المتحدثون خصوصاً بزيادة التركيز على الجهات المانحة التي عادة ما تتعهد بالتبرع باعتبار ذلك مجالا لزيادة الدخل. وأعربت عدة وفود عن تأييدها لزيادة المقترحة في صناديق الاستثمار، حيث أن هذه الصناديق قدمت دعماً كبيراً للجان الوطنية في مجال توسيع نطاق مشاركة الجهات المانحة التي تتعهد بالتبرع، مما يؤكّد بالتالي مصدراً للدخل أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ به على نحو أكبر. وقالت وفود أخرى أن هناك مجالا لتحقيق مزيد من النمو في ما تقدمه الشركات من تبرعات ودعم، ودعت اليونيسيف إلى زيادة تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل مع اللجان الوطنية لوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية للشراكات مع المؤسسات. وأوصى أحد الوفود اليونيسيف بأن تعزز جهودها في مجال جمع الأموال لحالات الأزمات الإنسانية.

٣٨ - ورحبت عدة وفود بترشيد الأعمال فيما يتصل بالبطاقات والهدايا معتبرة أن الترشيح جرى بطريقة جيدة التنظيم وأنه يحسّن الكفاءة. وأشارت الوفود إلى أن هذه العملية كانت صعبة ولكنها ضرورية، ليس فقط لتحسين صافي الدخل من المبيعات وإنما أيضاً للحفاظ على قوة العلامة التجارية لليونيسيف.

٣٩ - وعلّق عدد من الوفود على النموذج الجديد للشراكة مع شركاء التجزئة، مشيراً إلى أنه يأمل في أن يكون لهذا النموذج أثر إيجابي على الدخل وأن يحسّن فعالية الكلفة في مبيعات البطاقات والهدايا. واقترح أحد الوفود أن تواصل اليونيسيف تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع اللجان الوطنية والتركيز على إمكانات الأسواق الجديدة، وبخاصة في البلدان النامية. وسُئل مدير شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه عن تجارب الشعبة في البلدان حيث نُفذ نموذج الشراكة الجديد.

٤٠ - فأشار المدير رداً على ذلك إلى أنه، رغم أن أرقام المبيعات النهائية لم تتوفر بعد لعام ٢٠٠٩، فإن الشراكات المختلفة مع Hallmark و Pictura مكّنت من بيع بطاقات وهدايا اليونيسيف في متاجر التجزئة للمرة الأولى، مما يُحتمل أن يولّد موارد إضافية لليونيسيف.

٤١ - وردا على الأسئلة التي أثّرت حول عدد الوظائف في الأعمال المتصلة بالبطاقات والهدايا، قال المدير إنه على الرغم من تحويل بعض العقود إلى وظائف عادية، فإن عدد الموظفين بقي على حاله. وأضاف قائلاً إن الترشيح من شأنه أن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى تخفيض عدد الوظائف.

٤٢ - وسأل عدة متكلمين عما إذا كان تمويل خطة العمل لعام ٢٠١٠ سوف يأتي من أنشطة شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه أو من تكاليف دعم البرامج الأخرى خارج إطار هذه الشعبة. فأجاب المدير بأن جميع عناصر خطة العمل تم تمويلها من ميزانية جمّيع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه فيما عدا عنصر الدعوة والدعم في مجال حقوق الطفل الذي تم تمويله من ميزانية الدعم.

٤٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١٠ (انظر مجموعة المقررات في الوثيقة E/ICEF/2010/5).

دال - التقرير عن تنفيذ سياسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لاسترداد التكاليف

٤٤ - عرض المراقب المالي التقرير (E/ICEF/2010/AB/L.3)، الذي قُدم بالاقتراح بالبند ٧ من جدول الأعمال، متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٢٠٠٩ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٤٥ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لوضوح التقرير. وأُثني على اليونيسيف لأنه، كما أظهرت أرقام استرداد التكاليف للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإن الموارد العادية لم تدعم تكاليف الدعم للبرامج الممولة من موارد أخرى. وتم التشديد على أنه يجب القيام بمزيد من العمل من أجل التوصل إلى نهج منظم ومشارك لاسترداد التكاليف.

٤٦ - واستفسرت الوفود عما إذا كانت المنهجية التي تم بها حساب استرداد التكاليف مستدامة، وطلبت إيراد أرقام لعام ٢٠٠٨. واقترح أحد المتكلمين بأن تغطي المنهجية جميع التكاليف. وسأل متكلم آخر عن الاستثناءات التي منحتها اليونيسيف لمعدل الاسترداد الذي يعادل ٧ في المائة.

٤٧ - واقترح كذلك تقديم التقارير المالية عن النفقات الإدارية على أساس منتظم؛ وأن يتم تقديم التقارير المالية السنوية العادية عن النفقات الفعلية لميزانية الدعم في شكل مماثل لخطة الموارد بالمنظمة؛ وأن تتم المناقشات بشأن استرداد التكاليف خلال استعراض ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والموافقة عليها.

٤٨ - وطلب أحد المتكلمين من اليونيسيف أن تقوم بتقييم أثر استرداد التكاليف على البرامج المضطلع بها في الميدان على أساس كل حالة على حده. كما طلب متكلم آخر إجراء دراسة عن طرق أخرى لتوجيه الموارد غير الأساسية إلى البرامج، بما في ذلك من خلال استخدام الدخل المتأتي من البلدان المستفيدة من البرامج. وطلبت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضا تزويدها بمزيد من المعلومات عن العمل المتعلق باسترداد التكاليف.

٤٩ - وفي معرض شكره للوفود على تعليقاتها، أكد المراقب المالي للوفود بأن اليونيسيف تدعم موقف المجلس التنفيذي المتمثل في أنه ينبغي ألا تدعم الموارد العادية تكاليف الدعم للبرامج الممولة من موارد أخرى. وردا على عدة أسئلة عن التصنيفات والتعاريف والمنهجية، أوضح المراقب المالي بأن التكاليف المباشرة تُعرّف بأنها تكاليف يمكن عزوها مباشرة لأنشطة المشاريع والبرامج التي يجري الاضطلاع بها من أجل الوفاء بولاية اليونيسيف. أما التكاليف غير المباشرة، فهي التكاليف التي لا تُعزى مباشرة لمشاريع وبرامج محددة. والتكاليف الثابتة، التي تشمل تكاليف الإدارة، تتكبدتها اليونيسيف كجزء من وجود حد أدنى من برامجها في بلد ما. وأوضح كذلك بأن النفقات الوحيدة التي تُحمّل على الموارد الأساسية هي تكاليف التنظيم والإدارة والدعم اللازمة للعمليات الجارية حاليا والحفاظ على عمل المنظمة. والتكاليف الخاضعة للاسترداد هي التكاليف الإضافية الزائدة (أي ما يسمى بالتكاليف غير المباشرة المتغيرة) التي يتم تكبدها عند تطبيق موارد أخرى على البرامج.

٥٠ - وردا على أسئلة حول الاستثناءات الممنوحة من اليونيسيف لمعدل الاسترداد بنسبة ٧ في المائة، قال المراقب المالي إن الاستثناءات التالية قد تمت، وفقا لسياسة استرداد التكاليف: فقد حصل اثنان من المانحين على تخفيض بنسبة ١ في المائة لتبرعهما بأكثر من ٤٠ مليون دولار؛ وتلقى عدد من الجهات المانحة للصناديق المواضيعية معدلا بنسبة ٥ في المائة. وشدد على أن أي أموال مستردة تتجاوز معدلات الاسترداد القياسية ستعاد إلى الموارد العادية لاستخدامها في البرامج.

٥١ - وأكد المراقب المالي أن منهجية استرداد التكاليف هي منهجية مستدامة، وأطلع الوفود على بعض الحسابات الأولية لعام ٢٠٠٨. وأشار إلى أنه تم استبعاد أرقام عام ٢٠٠٨ من التقرير لأن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم تكن قد أقفلت في وقت الانتهاء من وضع التقرير.

٥٢ - وردا على سؤال عن التنسيق، أوضح المراقب المالي أن اليونيسيف ستواصل العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تعريفات وتصنيفات التكاليف باتباع الخطوات المبينة في خارطة الطريق لميزانية متكاملة. وقال إنه من المتوقع أن تتمخض عن هذه العملية منهجية شاملة وشفافة ومنسقة جدا.

٥٣ - وأضاف نائب المدير التنفيذية، السيد عمر عبدي، قائلاً إن من شأن العمل المشترك بين الوكالات في تصنيف التكاليف أن يمنح الدول الأعضاء فهماً أفضل لتعاريف التكاليف. وأكد أنه مهما كان تعريف التكلفة، فإن التكاليف التشغيلية الناجمة عن انخراط اليونيسيف في العمل في أكثر من ١٠٠ دولة سوف تستمر في الارتفاع. واقترح أن الحل لهذه التكاليف الآخذة في الارتفاع لا يكمن في تحميل قدر أكبر من الاسترداد على موارد أخرى، بل يكمن في النظر في نماذج أعمال مختلفة للعمل في بلدان مختلفة، بما فيها تلك التي لديها برامج صغيرة.

هاء - متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٢٠٠٩ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠

٥٤ - عرض المراقب المالي مذكرة المعلومات المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن خارطة طريق لميزانية متكاملة. وتبين خارطة الطريق هذه الخطوط العريضة للتحسينات المراد إدخالها على ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢ كخطوة في اتجاه ميزانية واحدة ومتكاملة لليونيسيف في عام ٢٠١٤، تنسجم مع ميزانيتي المنظمتين الأخريين.

٥٥ - وعرض مدير السياسات والممارسات المعلومات المستكملة لمصفوفة نتائج ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ (E/ICEF/2010/CRP.3). وأشار المدير إلى أنه سيتم إدراج تقرير الأداء عن نتائج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ وميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في التقرير السنوي للمديرية التنفيذية الذي سيقدم في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠.

٥٦ - وفي معرض ترحيبها بخارطة الطريق، أثنت الوفود على وضوحها وعلى ما تعبر عنه من شفافية. وقالت الوفود إن هذه العملية اشتملت، بشكلٍ مرضٍ، على الحوار المستمر مع المجالس التنفيذية، وعلى المشاورات مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتضمنت إشارات إلى الأنشطة التي يقوم بها الفريق العامل المعني بسياسة استرداد التكاليف التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٧ - وشدد المتحدثون على ضرورة أن تكون الميزانية المتكاملة شاملة وشفافة تماما، وقائمة على النتائج، مع توزيع عادل لتكاليف التشغيل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وأشار إلى أن وثائق الميزانية بحاجة إلى أن تكفل وجود روابط شاملة وشفافة مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات. وأشار أحد المتحدثين إلى ضرورة تقديم تقارير مالية عن النفقات الفعلية لميزانية الدعم في الاستعراض المالي السنوي، في شكل مماثل لخطة الموارد.

٥٨ - ومن أجل المقارنة عبر السنين، اقترح الحفاظ على نماذج معينة في الميزانية من أجل قياس النتائج مقارنة بمؤشرات الكفاءة - على سبيل المثال، إجراء متابعة للتكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة. وفي معرض إشارته إلى أن المقارنة بين الوكالات مهمة أيضا، طلب أحد الوفود أن يعرض التقرير المشترك المراد تقديمه خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠ منهجية مشتركة لمعالجة فئات التكاليف لميزانيتي الدعم والبرمجة.

٥٩ - وفيما يخص ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أثنت عدة وفود على الجهود التي تبذلها اليونيسيف من أجل تحسين مصفوفة النتائج، في حين اقترحت تك الوفود أنه من الممكن إضفاء مزيد من التحسين على المؤشرات. ولوحظ أن هناك حاجة لأن تحتوي أطر النتائج على مؤشرات 'ذكية' تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، ومناسبة، ومحدد المدة الزمنية، تربط بطريقة واضحة جهود المدخلات بالنتائج التي تحققت. وينبغي، على وجه التحديد، أن يتحول التركيز من الأنشطة المضطلع بها إلى النتائج المستهدفة. وقد دُعيت اليونيسيف إلى تعزيز إدارتها القائمة على النتائج وإلى تقديم معلومات مستكملة منتظمة عن التقدم المحرز.

٦٠ - وأجاب المدير بأن تحسين المؤشرات هو جزء من عملية التعلم المستمر لليونيسيف. وسيسمح تقرير الأداء المقرر تقديمه في الدورة السنوية لعام ٢٠١٠ بتقييم جدوى المؤشرات والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف. ويستخدم اليونيسيف النتائج المستهدفة بشكل متزايد، وخاصة على صعيد المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، حيث تُربط النتائج المتوقعة بأهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتُدرج ضمن خطط إدارة المكاتب.

٦١ - وردا على سؤال محدد بشأن 'تقارير إدارة المكاتب'، قال المدير إن هذه التقارير، وهي أداة تقييم تم الأخذ بها في أواخر عام ٢٠٠٩، تغطي نطاقا واسعا من المؤشرات التشغيلية المشتركة ومؤشرات الأداء الرئيسية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وميزانية الدعم.

٦٢ - وفي معرض شكره للوفود بشأن تعليقاتها على خارطة الطريق، أعرب المراقب المالي عن الالتزام الثابت لليونيسيف بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تجاه إصدار ميزانية متكاملة.

واو - معلومات مستكملة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦٣ - قدم نائب مدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري (خدمات المحاسبة) المعلومات المستكملة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (E/ICEF/2010/AB/L.2)، التي توجز التقدم المحرز في المجالات الانتقالية الأربعة، وهي: وضع السياسات، وهو مجال الانتقال الأول ويمثل القوة المحركة للأنشطة في جميع مجالات الانتقال الأخرى. لقد حددت المواقف فيما يخص السياسات العامة، وأعدت الوثائق اللازمة لها، في جميع المواضيع الرئيسية الـ ١٦ التي تم تحديدها في تحليل الآثار الذي أُنجز عام ٢٠٠٨. وبدأت المناقشات حول هذه المواقف الخاصة بالسياسات مع مراجعي الحسابات الخارجيين. أما مجال الانتقال الثاني، وهو إدارة التغيير، فسيتم وصفه في خطة التنفيذ التي بدأت في يناير ٢٠١٠ وسيجري تنفيذه من خلال أنشطة تشمل الاتصالات والتدريب، وقد بدأت تلك الأنشطة بالفعل. ويغطي مجال الانتقال الثالث، وهو تكييف النظم، التغييرات في الممارسات التجارية، ويتقدم بالتوازي مع بدء تنفيذ النظام الجديد المسمى الرؤية الواحدة لتخطيط الموارد في المؤسسة (نظام المعلومات الافتراضي المتكامل - نظام واحد لتخطيط الموارد في المؤسسة). وقد اكتمل مخطط تطوير النظم في تموز/يوليه ٢٠٠٩. أما مجال الانتقال الرابع، وهو إعداد التقارير، فقد بدأ في عام ٢٠٠٩ عن طريق البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي من المرجح أن يتم تنقيحها مع التقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويُخطط لاعتمادها بالكامل في عام ٢٠١٢.

٦٤ - وعبر أحد المتكلمين عن استحسنائه للتطبيق المرحلي والحذر من قبل اليونيسيف للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قائلاً إن طريقة التطبيق هذه ستسمح لأولئك اللذين يعملون في الميدان بالتكيف بصورة ملائمة مع الطرائق المحاسبية والإدارية الجديدة، وستتيح لليونيسيف أن تنسق بشكل أوثق مع الحكومات والكيانات الأخرى خلال الفترة الانتقالية. وتساءل المتكلم عن الأثر الذي ستركه إعداد الميزانيات السنوية، تمييزاً عن الميزانيات المؤقتة أو التي تصدر مرة كل سنتين، على البرامج القطرية.

٦٥ - وأجاب نائب المدير قائلاً إنه في حين أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ستطلب إصدار بيانات مالية سنوية، فإن اليونيسيف ستواصل تقديم ميزانية فترة السنتين. وستشتمل البيانات المالية السنوية على التوفيق بين الميزانية والأداء الفعلي.

زاي - اجتماع إعلان التبرعات

٦٦ - قدمت المديرية التنفيذية، مباشرة قبل انعقاد اجتماع إعلان التبرعات، معلومات مستكملة عن الأزمة في هايتي في أعقاب الزلزال الذي وقع يوم ١٢ كانون الثاني/يناير والأحداث التي أعقبته، موجزة جهود الإغاثة الفورية التي قامت بها اليونيسيف وشركاؤها. وقالت إن هذه الجهود تشمل على إمدادات ومساعدات تركز على الأطفال الذين انفصلوا عن عائلاتهم.

٦٧ - وقدم الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد ليو ميروريس، وصفا للأوضاع الكارثية في البلد. ونقل تقدير هايتي للتعاطف الذي أبداه المجتمع الدولي وللاستجابة الفورية لليونيسيف، بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين. كما أعرب عن أسفه للخسائر الفادحة في الأرواح التي وقعت بين موظفي الأمم المتحدة في هايتي.

٦٨ - وافتتح الرئيس الاجتماع السنوي الحادي عشر لإعلان التبرعات حيث رحب بالمشاركين. وشدد على أن قدرة اليونيسيف على العمل بفعالية مع النظراء الوطنيين والشركاء الآخرين تعتمد على التبرعات المقدمة من المانحين.

٦٩ - وعبر ما مجموعه ٢١ من ممثلي الحكومات عن تأييدهم لليونيسيف، واعترف كثير منهم بتفاني المديرية التنفيذية بوصفها رئيسة لليونيسيف، وبالإنجازات التي حققتها. كما عبر ممثلو الجهات المانحة أيضا عن تضامنهم مع شعب هايتي لمعاناته من الآثار المدمرة لأزمة الزلزال، وتعهدوا بتقديم الدعم من خلال اليونيسيف ومن خلال منظمات أخرى.

٧٠ - وبلغ مجموع ما تم التعهد به في اجتماع إعلان التبرعات لعام ٢٠١٠ ما مقداره ٢٨٣ مليون دولار مقارنة مع ١٨٦ مليون دولار تم التعهد بها في اجتماع إعلان التبرعات لعام ٢٠٠٩. ويبلغ مجموع التبرعات المعلنة للموارد العادية لعام ٢٠١٠، بما في ذلك التعهدات التي وردت خلال مؤتمر إعلان التبرعات للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والتبرعات المعلنة الواردة من خارج اجتماعي إعلان التبرعات، ٢٨٩ مليون دولار (مقارنة مع ٢٩٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩) من ٤٤ حكومة. ويعادل هذا ٥٢ في المائة من المبلغ المستهدف البالغ ٥٥٤ مليون دولار لعام ٢٠١٠ المحدد في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ (E/ICEF/2009/AB/L.5).

٧١ - وخلال اجتماع إعلان التبرعات، أعلنت خمس جهات مانحة عن زيادات في تعهداتها بتقديم تبرعات لعام ٢٠١٠، وهي: إسبانيا، وأستراليا، وأيسلندا، وبلجيكا، وسلوفينيا، والولايات المتحدة الأمريكية. والجهات المانحة التي حافظت على مساهمتها لعام ٢٠١٠ هي الاتحاد الروسي وأوروغواي والبرتغال وجمهورية كوريا والصين ولكسمبرغ والمغرب، والنرويج.

٧٢ - وأعربت العديد من الجهات المانحة عن تقديرها للعمل الذي قامت به اليونيسيف على الصعيد القطري. وأثني على اليونيسيف لمساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومساهمتها في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومبادراتها لتحسين المنظمة.

٧٣ - وأعربت المديرية التنفيذية عن تقديرها لما حصلت عليه اليونيسيف من تبرعات ودعم من الحكومات، واللجان الوطنية لليونيسيف، والقطاع الخاص. وشكرت الجهات المانحة على تبرعاتها المعلنة لإدامة أو توسيع التمويل المقدم إلى اليونيسيف، وخصوصا خلال فترة تشح فيها الموارد. وقالت إن التبرعات تسمح لليونيسيف بأن تواصل القيام بعملها في جميع أنحاء العالم، وأن تستجيب للأزمات، وأن تعالج مواطن الضعف لدى الأطفال.

٧٤ - ويمكن الحصول على موجز للتبرعات المعلنة للموارد العادية في الوثيقة E/ICEF/2010/CRP.2.

حاء - مسائل أخرى

٧٥ - قدم الرئيس تقريراً موجزاً عن عملية استقدام المدير التنفيذي الجديد لليونيسيف، الذي من المتوقع أن يلتحق بمنصبه في أيار/مايو عام ٢٠١٠. وبناء على طلب ثلاثة من الوفود، اجتمع الرئيس مع الأمين العام للأمم المتحدة، الذي قدم عرضاً موجزاً لخطوات عملية الاستقدام التي ستتم بالشفافية، وستجرى بالتشاور مع المجلس التنفيذي. وأكد الرئيس للوفود أنه سيبقي مكتب المجلس التنفيذي وأعضاء المجلس التنفيذي على علم طيلة مراحل العملية.

٧٦ - وأطلعت الأمانة العامة للمجلس التنفيذي على قائمة بنود جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية ٢٠١٠.

طاء - اعتماد مشاريع المقررات

٧٧ - اعتمد المجلس التنفيذي المقررات من ٢٠١٠ / ١ إلى ٢٠١٠ / ٥ (انظر مجموعة المقررات في الوثيقة E/ICEF/2010/5).

ياء - البيانان الختاميان للمديرية التنفيذية والرئيس

٧٨ - أكدت المديرية التنفيذية في ملاحظاتها الختامية الحاجة للدعم المتواصل والجماعي لشعب هايتي. وأثنت على السيد الأيوو اباي، المراقب المالي، والسيد كلاوس أندرياسن، مدير المراجعة الداخلية، والسيد فيليب اوبراين، مدير شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، الذين سيتقاعدون بعد سنوات طويلة من الخدمة في اليونيسيف.

وأشادت المديرية التنفيذية أيضا بالسيدة كيرسي مادي، أمينة المجلس التنفيذي لليونيسيف، على احترافها المهني والتزامها نحو اليونيسيف، وعلى عملها الممتاز مع المجلس التنفيذي، وأعلنت أنها ستلتحق قريباً بمنصبها الجديد كنائبة للمدير الإقليمي في المكتب الإقليمي لأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.

٧٩ - وعبرت المديرية التنفيذية عن تقديرها للدعم الذي أعربت عنه الوفود لتحسينات التي قامت بها اليونيسيف خلال فترة ولايتها. وقالت إن وجوه وقصص الأطفال الذين التقت بهم خلال سنوات عملها في اليونيسيف سوف تبقى معها إلى الأبد، وشكرت المجلس التنفيذي وموظفي اليونيسيف وشركائها على عملهم في حفظ وحماية وتحسين حياة الفئات الأكثر ضعفاً. وحيثها الوفود بالوقوف والتصفيق الحار.

٨٠ - واستهل الرئيس بيانه الختامي بمعلومات مستكملة عن جهود الإغاثة الطارئة التي تقوم بها اليونيسيف في هايتي، وأثنى على اليونيسيف لالتزامها بتلبية الاحتياجات الإنسانية.

٨١ - وقدم الرئيس موجزا للمناقشات الرئيسية التي جرت خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠. وشدد على أهمية تحديد الدول الأعضاء لالتزاماتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في ظل المناخ الاقتصادي العالمي الحالي. وأثنى على اليونيسيف لجهودها الرامية إلى دعم الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولقيامها بتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ضمن إطار السنوات الأربع، وكذلك لقيامها بتحسين الإبلاغ والتحليل القائمين على النتائج في التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.